مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

الإصلاح السياسي واشكالية تجديد البنى الاجتماعية. السياسية

. قراءة في سيرورة الانتقال الديمقراطي الجزائري .

د. رابح علي موسى جامعة التكوين المتواصل - الجزائر-

ملخص

المقاربات والدراسات المقارنة لنماذج من التجارب الانتقالية، تبرز بوضوح لا نمطية المسارات التي اجتازتها عديد البلدان، التي ألتزمت بنفس المقاربة الاصلاحية من تنظيم سياسي لآخر، الشيء الذي يستحيل معه صياغة تحقيبة نظرية نموذجية لهذه السيرورة الانتقالية الاصطلاحية، على الرغم مناشتراك تلك التجارب في الدلالة على أن رهانات الانتقال غالبا ما كانت محددة بطبيعة المواد المدفوعة للإصلاح وأيها أولى بالأسبقية:المادة السياسية وأسبقية الحصول على الديمقراطية، المادة الاقتصادية وحتمية تحرير السوق أم الأولوية للشأن الاجتماعي وضرورة إرساء العدالة الاجتماعية.

ومهما أُختلف حولأولويات رهاناتها، منحى مساراتها وطبيعة هذه العملية المرحلية، إن هي بتحول، تغير أم انتقال، فالأكيد أن جملة الإصلاحات المباشر فيها، هي بالعملية المعيدة للهيكلة الاجتماعية ومراتبيتها.

فهي تعيد توزيع السلطة وتعيد اسناد الأدوار، فتصعد فاعلين وجماعات جديدة في السلم الاجتماعي مقابل فقد فاعلين آخرين وجماعات أخرى لمقامها وحظوتها، الشيء الذي يدعو للفضول المعرفي ويشجع على الذهاب في محاولة معرفية لتحديد العلاقات الترابطية بين فعل الإصلاح وطبيعة الفئات والبنى الاجتماعية السياسية الجديدة.

الكلمات الدالة: الإصلاح السياسي، السيرورة الانتقالية، البنى الاجتماعية ـ السياسية، النظام السياسي الجزائري.

Abstract :

L'approche comparative visant l'étude des phénomènesde transition, qui transformentles régimes politiques, montre un caractère atypique des processus de transition, parcourus par les différent Etats en question.

Les leçons tirées par ces expériences indiquent que le défi majeur de toute transition reste la nature des matières à reformer : politique, sociale ou économique ; quelle matière est digne d'un traitement prioritaire et d'une préoccupation particulière.

Il s'avère quece choix, par les acteurs, concernant lespriorités de la réforme,est une opération de nature à restructurer la hiérarchie sociale, à réaffecter les rôles et à redistribuer le pouvoir.

Nous tentons, à travers cette approche, de déceler les rapports corrélatifs entre réforme politique et émergence de nouvelles catégories sociopolitiques.

Mots clés : Reformes politique, processus de transition, Structures sociopolitique, système politique algérien.

مقدمة:

بالرغم منالتوجه السائد لدى العاملين في الحقل الأكاديمي،للعلوم السياسية على الخصوص،للإقرار النظريبالتحقيبة الزمنية المميزةلمسار الانتقال، من النموذج السياسي التسلطي نحو النموذج الديمقراطي،بحيث يقترحون أجندة خطية للتحول:[1]

- مرحلة الانفتاح على معايير التعددية السياسية والحرية الاقتصادية،
- مرحلة البناء المؤسساتي لهياكل الديمقراطية وهياكل السوق الحر،
- ثم مرحلة الترسيخ الديمقراطي عبر الإرساء الثقافي لقيم التعددية السياسية، العدالة الاجتماعية والحرية الاقتصادية.

إلا أن الاهتمام المابين مناهجي، بموضوع الانتقال، أسهم في بروز حقل معرفي جديد، يعنى استثناءا بدراسة مسارات مختلف التجارب الانتقالية،[2] يقربعدم إمكانية تنميط تجارب الانتقال والاجماع حول مآل هذه التجارب، باعتبار أن عدد غير هين منها يشهد ظواهر انتكاس، تنتهي لمعاودة بروز مظاهر التسلطية والتراجع عن بعض المكاسب التشاركية، من قبل بعض الأطراف،التي كانت إلى حد ما فاعلة في حصول الاجماع القبلي، حول حتمية الانتقال نحو النظام الديمقراطي، لكن لم تتقبل مبدأ لا يقينية نتائج الاستحقاق الانتخابي، الذي يبنى عليه النظام الديمقراطي.[3]

فالفاعلون، سواء بشكلهم المؤسساتيأمفرادى، المتمكنين من امتياز الموقع منالرأسمال التاريخي والرمزي لما قبل الانتقال، عموما ما يلجؤون، حال الدخول في المراحل الأولىللسيرورة الانتقالية، إلى المناورة بالشكل الذي يحاول فيه كل فاعل ضمان ديمومةحظوتهوالسعيلنزع سلاح الفاعلين المنافسين واستباقهم استراتيجيا، للحفاظ على ما يمكن الحفاظ عليه من مقومات للسلطة بشكلها المتجدد،الشيءالذي يجعل بعض تلك المحاولات الإصلاحية، خلال السيرورة الانتقالية، تصب في خانة المناورات الدفاعية لإعادة إنتاج الفئات الجاهزة لنفسها، في وضع مرحلة ما قبل الانتقال، ثم استغلال المسار الإصلاحي لمحاولة تحسين هذا الوضع بإضفاء الشرعية عليه.

وفي العديد من التجارب التي تطورت في غير صالح الفئات الجاهزة، لوحظتحالات من هذا الانتكاس الديمقراطي ذات المبالغ القصوى، بشكل عملت فيه موازين القوى القائمة على تعطيل السيرورة الإصلاحية تحت أغطية وحجج مختلفة؛ غياب

المشروعية، نقص الشرعية التاريخية، النية لاستعمال الديمقراطية لتعطيل الديمقراطية... الخ.

بالمقابل شكلت هذه السيرورة الانتقالية، في التجارب التي تطورت وفق النمط الخطي، انفتاح، بناء ثم ترسيخ، فرصة تاريخية للتجديد وفق قانون دوران الدائريللنخب أو ما يعرفبقانون الأسود والثعالب"لفلفريدو باريتو"، وذلك عن طريق تمديد التحالفات المعلنة والخفية و توسيع شبكة العلاقات الرسمية و الغير رسمية للقوى الجديدة، التي تتمكن من فرض نفسها، بمعطاها البيولوجي، شبابها على الخصوص، كقوى تفاوضية، من خلال السماح لها بالنفوذ إلى مختلف الامتيازات الاقتصادية، في مرحلة أولى، ثم إلى المراكز السياسية السلطوية في مرحلة لاحقة، الشيء الذي عموما ما يبقي مفهوم الحرية محصورا، في المراحل الأولى للانفتاح، في نطاق ضيق مقتصر على التحرير الاقتصادي المشروط، الخاضع للمنطق الحسابي لهؤلاء الفاعلين المتموقعين، ما يسمح ببروز نوع محدد من الحريات، الحرية الاقتصادية على الخصوص، تصعد معه فئات جديدة،يقتصر نشاطها على العمل الاقتصادي والمهني دون الولوج للنخبوية السياسية ومحراب السلطة، إلى حين، الشيء الذي يبقي على مسببات المواجهة قائمة، بشكل يحول دون انقضاء المراحل الافتراضية النظرية للسيرورة الانتقالية، وهي الانفتاح، الانتقال ثم الترسيخ القيمي و المؤسساتي.

في ظل هذا الاستمرار الافتراضي للمواجهة الكامنة، التي تجمع، من جهة بين الفاعلين النافذين بعضهم مع بعض، و من جهة أخرى بين هؤلاء النافذين مع الفئات الصاعدة بيولوجيا و الطامحة اجتماعيا للتشكل كقوى بديلة و نخب جديدة، سنحاول مكاشفة آليات عمل جملة الشروط التي لجأت لوضعها تلك النخب الجاهزة كرهانات ومواد للإصلاح، مع تحديد أولويات الإصلاح وفق أجندتها الخاصة،باعتبارها محددات المراتبية الاجتماعية، لإعطاء الشرعية لوضعها القبلي و إعادة إنتاج نفسها وتوسيع شبكاتها إلى القوى الجديدة، المتشكلة غداة الشروع في الاصلاح، أي في وضع جديد وعدت فيه السلطة آنذاك بإقران الحرية الاقتصادية بالديمقراطية السياسية والعدالة الاجتماعية بالتزامن.

I- مصادرات الإصلاح داخل السيرورة الانتقالية:

بما أنالتوجه في دراسة السيرورة الانتقالية يميل إلى تتبع الشكل الذي تتخذه الدولة وقواعد عمل مؤسساتها، بناء عن الخيارات الواعية لنخبها المتمكنة،[4]بصفتها المحررة للمعايير والواضعة للبنى التي تكفل حصول حالة من الاستقرار والثبات في المجتمع بعد مرحلة من الفوضى، فإننا حتما أمام حالة بحث عن علاقة ذات اتجاه تنازلي من الأعلى إلى أسفل، ما يعنيها أكثر ليس هو إيجاد قوانين للتغيير الاجتماعي، إنما هو البحث عن شروط الثبات المؤسساتي الكافل للاستقرار الاجتماعي.

الإلحاح هنا على تسبيق تشكيل الدولة، على الشكل النهائي للمجتمع وبناه المدنية، هي الخصوصية الأبستمولوجية في دراسة التغير الانتقالي على دراسة التغير الاجتماعي التقليدي، فإذا كانت المداخل التقليدية، بمختلف اتجاهاتها ومناهجها، تعنى بالبحث في الأسباب العامة، الجبرية أو الاختيارية، التي تؤدي إلى التغير و من ثمة محاولة معرفة اتجاه هذا التغير، برغم النفي القطعي "لهنري مندراس"لإمكانية الحصول على قانون للتغيير الاجتماعي، على أساس أنه إن حصل فسيشكل القانون العام للتاريخ،[5] فإننا نكون هنا أمام حتمية البحث على مداخل جديدة، تعنى بإيلاء كل الأهمية في دراسة المراحل الانتقالية للطبيعة الاستثنائية لهذه الفترة، أين تكون أجندة الإصلاح ومادته مرتبطين حصريا بنوعية القرارات العقلانية للفاعلين وحتمية عقلنتها و تأنيسها، في خضم صراعهم المحموم للحصول على الوسائل المادية و الرمزية النادرة لمراقبة الآخرين و السيطرة عليهم، و ذلك بغرض الوصول إلى إرساء قواعد الثبات و الاستقرار.

إذا تصبح المحاولة الديناميكية للبحث عن السلسلة المحتملة من مسببات أنسنة وعقلنة الفعل النخبوي المفضي إلى خيار البناء والراشد، المحدث للتوازن المرحلي النسبي، بالنظر إلى جملة الاختلالات الحاصلة لحظة حصول التحرير قبل الشروع في السيرورة الانتقالية، أهم في حد ذاته، بالنسبة لمقاربتنا هذه، من أي محاولة أخرى لتوقيف لحظة زمنية ثابتة والبحث في الظروف والمسببات القبلية التي قادت إلى هذا الانتقال. ذلك أن الوصول إلى خيار عقلاني ثم حصول حالة استقرار نسبي، بعد تجاوز الجانب التدميري الكامن في ذوات الفاعلين، من جراء الخوف من

فقدان أدوات السيطرة والسلطة، هو ما يترادف تماما مع القبول بمبدأ لا يقينية الاحتكام إلى المعيار الديمقراطي، لتحديد الطرف الذي سوف ينفرد بالحكامة واحتكار العنف الشرعي والتأسس كسلطة تنظيمية لكل مظاهر الحياة المجتمعية والشروع في المهمة التعديلية بين مختلف الأنساق.

لكن، وبالنظر للتأثير المباشر لطبيعة المادة المصلحة على طبيعة النخبة الصاعدة أو المراوحة لمكانها، لأي منطق يمكن الخضوع في تحديد الأولوية: إرساء القواعد القانونية الشفافة لبناء المؤسسات السياسية المدنية والأمنية وتحدد قواعد عملها ثم ترك قواعد الانتخاب الحر تعمل عملها، إرساء قواعد التوزيع الاجتماعيالعادل للفرص والشروع في تحرير السباق الاجتماعي نحو العرفان والمقام أم وضع شروط المنافسة الخلاقة للأنشطة الاقتصادية، داخل السوق الحر بعد فتحه،وترك قواعد العرض والطلب تفعل فعلها لانبثاق نخب اقتصادية.

1.1 ـ أولوية الإصلاح السياسي و الانفتاح الديمقراطي:

الاحتكام إلى المعيار الديمقراطي، بعد الخضوع إلى مبدأ عقلنة السلوك من قبل الفاعلين، هو مصادرة ضمنية بأسبقية النسق السياسي كمحدد حاسم للشكل النهائي للدولة خلال السيرورة الانتقالية، ذلك أن بروز هذه السيادة التنظيمية على حيز مكاني محدد ثم التمكن من كل وسائل الإكراه الشرعي لإخضاع الآخرين لأوامرها، هو بالتحديد التعريف الإجرائي المحرر من قبل ماكس فيبر في تعريفه لمعنى الدولة.[6] الشيء الذي يدفع تلقائيا للتساؤل حول ما إذا كانت سلسلة الإصلاحات، التي تطال المواد المشكلة للنسق السياسي، خلال السيرورة الانتقالية، بالعملية المعيدة لبناء الدولة بشكل جديد، خصوصا إذا ما استحضرنا النماذج الانتقالية، أين يتأكد لنا أن جميع الأبعاد قابلة للتحوير من شكل السلطة التنظيمية إلى الماسكين بوسائل الإكراه الشرعي وحتى النطاق الجغرافي أين لوحظت حالات كثيرة للبلدان "المبلقنة".

أم أن الأمر لا يتعدى كونه مرحلة طبيعية في السيرورة التاريخية الكلية لتشكيل الدولة مهما اختلفت روافدها. على شاكلة المسار الذي اتخذته تجربة نشوء الدولة الغربية الحديثة، بدءا من القرون الكلاسيكية، التي أفرزت أشكالا متعددة قائمة على نظرية القانون الطبيعي، و التي بالرغم مما حملته من آلام، منذ بداية الثورة الإنجليزية إلى قيام الثورة الفرنسية، إلا أنها استطاعت تجسيد القطيعة مع الأشكال السياسية

للدولة الاستبدادية، التي شهدت نشأة الرأسمالية "المركنتيلية"، التي عبرت عن إحدى المراحل الانتقالية من الإقطاعية إلى الرأسمالية، ثم إرساء الدولة القومية-الأمة، التي تعتمد على فكرة سلطة القانون المطلقة، من خلال التأسيس لبناء سياسي و قانوني يتجسد في مؤسسات مدنية، تعتمد العمل الإيديولوجي، و أخرى عسكرية-أمنية تعتمد العنف المشروع، هذا الجمع بين البناء المدني-السياسي و بين الظاهرة القانونية هو الذي أعطى الشكل النهائي للدولة-الأمة مرورا بالدولة الشرعية و دولة القانون.

فمثل الخروج من حالة الحرب ثم الشروع في بناء الدولة، إن خوض السيرورة الانتقالية والخروج من أزمة الانتقال إلى المرحلة الانتقالية، يتطلب خلق فضاء عمومي مشترك جديد، شعور وطني متقاسم، اعتراف متبادل بين جميع الأفراد،بحيث واجب الطاعة ممن هو أدنى مرتبة لمن هو أعلى وواجب الرأفة والإنسانية لمن هو أقوى إلى من هو أضعف ثم واجب الاحترام ما بين النظراء.

مقدار هذا الاعتراف المتبادل هو ما يحدد مختلف أشكال الحكم، من التسلطي، الذي لا يعترف إطلاقا بالرأي الأخر، إلى الشرعي، الذي يصعد إلى سدة الحكم من خلال رأي الآخرين فيه، إلى القانوني، الذي يعمل على حماية الرأي والرأي الأخر، فالهوة تضيق، بين المواطن في المجتمع والمواطن في السلطة، كلما اقتربنا من النظام الديمقراطي،[7] بحيث تفتح قنوات الحوار أكثر وتقرب المسافة لكل طامح لتبوء منصب الحكم والتداول على السلطة.

على هذه الشاكلة بني النموذج الديمقراطي للدولة-الأمة، أي بالتخلص من الفكر التهديمي الذي يحول دون بروز العقلانية البنائية، التي دعا إليها أوغست كونت الفرنسيين، بعد الانتقال من الثورة إلى المرحلة الانتقالية، في مقاله "مخطط الأعمال العلمية الضرورية لإعادة تنظيم المجتمع"، الذي مهد فيما بعد لبروز نظريته الوضعية.

الوصول إلى وضع مماثل، وإن يبدو مثالي بعض الشيء، لا يمر إلا عبر الرعاية الفائقة لنخبة عقلانية ومتكاملة ثقافيا، تستطيع الوصول إلى حالة من الإجماع حول الحد الأدنى من القيم المشتركة، التي يمكن الاتفاق عليها كمعايير للتحكيم، في مرحلة أولى، في انتظار ترسيخ القيم والمؤسسات التي تسهر على حماية المكاسب الديمقراطية، أي الوصول إلى دولة القانون.

هذا الحد الأدنى من القيم المشتركة، يمكن تسميته بمتوسط الموازنة بين مختلف قيم القوى النخبوية، الذي يضمن حصول الإجماع للبحث في أشكال أنسنة وعقلنة النخب الفاعلة، أي الشكل الذي تظهر فيه حالة من الاستقرار الذي يفضي إلى البناء المؤسساتي للدولة الشرعية ثم دولة القانون.

يحدد العمل المقارن "لفيلدوهيجلي" في بحثهما حول النخبوية،في تجارب 81 دولة، من سنة 1950 إلى سنة 1980، أربع أشكال من التآلف يمكن أن تجمع بين النخب الفاعلة.[8]

- النخب المتآلفة عن طريق الإجماع.
- النخب المتآلفة عن طريق الإيديولوجيا.
- النخب المتآلفة عن طريق قيمة محددة.
- النخب الغير متآلفة إطلاقا.

ويخلص الباحثان الأمريكيان إلى أن الاستقرار يكون دائم في الأنظمة الديمقراطية التي يبنى فيها التآلف بين الفاعلين على الحوار والإجماع، أين تحترم القواعد المحددة سلفا، ثم تكون الإجراءات القانونية هي الملاذ الأخير لتسوية الأزمات سلميا وانتقال السلطة من مجموعة إلى أخرى. أما في الثلاث حالات الأخرى فالنخب لا تملك أي وسائل، أو قل وسائل قليلة جدا، لتسوية الأزمات فيما بينها سلميا أو لإضفاء الشرعية على لجوئها لاستعمال العنف لإعادة استتباب الاستقرار وفرض التداول على السلطة، الشيء هو ما يؤدي إلى معاودة ظهور أشكال جديدة من التسلطية والشمولية في الحكم.

هكذا يتبين أن مرد بروز ثم بقاء ديمقراطية حقيقية هو اعتماد الدولة بقدر المستطاع على نخب فاعلة، تخضع بالإجماع إلى إجراءات عقلانية، أي فرض اختيار عقلاني عن طريق الإجماع، تحل عن طريقه كل مشاكل الأزمة بالشكل السلمي وبالاحتكام إلى بنود هذا الإجماع، تحت رعاية السلطة المتمكنة من وسائل العنف الشرعي، التي تصد كل محاولة فردية أو جماعية تغلب المصلحة الشخصية على مصلحة العامة.

بشكل أدق، يمكن النظر إلى الخيار العقلاني الإجماعي للفاعلين، على أنه الوسيلة التي تضع حد ونهاية لفوضى مرحلة الأزمة والانتقال، من خلال صياغة اطر ديمقراطية يحتكم إليها في المرحلة الموالية، التي تكون مرحلة انتقالية تعطي الإمكانية لجميع المواطنين للمشاركة، عن طريق صيغ مؤسساتية مختلفة، في اتخاذ القرار والسعي، عن

طريق إيجاد صيغ مختلفة للتحالف مع جماعات وتشكيلات اجتماعية أخرى، إلى فرض البديل الذي يعتقد أنه أنسب.

تعني هذه الصيغ أنه لا أحد يمنع أو يتخلف، إلا بمحض إرادته، عن المشاركة في سيرورة صياغة الشكل النهائي للدولة، كما تعني ضمنيا، أيضا، أن الجميع يتقاسم المسؤولية في رسو الدولة على هذا الشكل أو ذاك.

بروز مفهوم المسؤولية هنا شيء ضروري وحاسم، بالنظر إلى كون حدوث السيرورة الانتقالية وفقا لهذا المنطق سوف يعمل على إضفاء الشرعية على فكرة أن الأفراد والمواطنين هم بطبيعتهم غير متساوون، لكن العملية الانتقالية هي فرصة إضافية للجميع لتأكيد هذه اللامساواة عن طريق الاختيار والمشاركة الإرادية وحصول مراتبية اجتماعية تتمايز فيها فئة الحاكمين وفئة المحكومين.

هذه الفكرة هي جوهر الخلاف بين الديمقراطية الشعبية والديمقراطية النخبوية، التي تفيء المجتمع لكن في الآن ذاته تحمله مسؤولية وتبعات هذا التفيئة.

عندما نتكلم على رسو الدولة على شكل معين سواء كان تسلطي، شرعي أم قانوني، فلا نقصد هنا على الإطلاق أن هذا الرسو هو الصيغة النهائية و الثابتة للدولة، فدراسةالسيرورة الانتقالية ترمو دراسة الدولة في التاريخ و ليس تاريخ الدولة، وبالضبط الدولة في التاريخ كفضاء زمني غير يقيني تحاول فيه النخب القائمة، من منظورها الخاص، الحفاظ على النظام القبلي، ثم البحث على الدور الكبير الذي يمكن أن تلعبه على الخصوص النخبة الصاعدة والطامحة، للمشاركة و بكل مسؤولية في البناء المؤسساتي، الذي يضع به ثم يحافظ فيه على المعايير الديمقراطية، التي تضمن تمثيل و مشاركة الجميع في الحكم، ومن ثمة منع احتمال حصول الارتداد على الديمقراطية والرجوع إلى التسلطية، أو بشكل إجرائي، الانتقال من المرحلة الانفتاح كمرحلة خيارات إلى مرحلة الترسيخ الديمقراطي كمرحلة تأكيد شكلي وهيكلي لهذه الخيارات.

يكون شكل الدولة، من هذا المنظور، كنتيجة ديناميكية لعمل المجتمع على ذاته بقيادة النخب المختلفة، بحيث يكون لهذا الشكل القدرة على مواجهة التغيرات الاجتماعية باستمرار.

بهذا الطرح نكون قد وصلنا لتأكيد الفرق بين أطروحات التغيير الاجتماعي وأطروحة السيرورة الانتقالية، ذلك أنه لا يكون لزاما تفعيل التغيير الاجتماعي للحصول على

ترسيخ ديمقراطي لكن يكفي أن تتكيف الدولة للحصول على نموذج ديمقراطي قار، وهو المرام الذي ينشده المجتمع.

السعي للبحث عن الترابطات، وإن كانت ظرفية، بين الاستقرار المجتمعيوثبات الهياكل المؤسساتية السياسية للدولة خلال السيرورة الانتقالية، وإن جنبنا عناء البحث عن جملة المسببات القبلية لحصول التغير، فحتماسنجد أنفسنا مجبرين، مرة أخرى، للجوء إلى محاولة فهم موازين القوى الاجتماعية الجديدة والناشئة، في لحظة حاسمة و إن كانت ظرفية، بالاعتماد على نظرية التغير، لكن هذه المرة ليس بغرض معرفة أسباب هذا التغير بل للبحث عن أن أسباب إعادة إنتاج هذا التغير، ومن ثمة التكيف معه للحصول على و وضع قار و ثابت، يمكن من ترسيخ جملة القيم الضرورية للمرور من الانتقال الفوضوي إلى وضع الانتقالية، أو بعبارة أخرى، ما هي جملة الشروط الاجتماعية التي تمكن من إحداث الاستقرار داخل ثنايا وضع انتقالي؟

I. 2 أولوية الإصلاح الاجتماعي وإرساء العدالة الاجتماعية:

البحث عن مسببات إعادة إنتاج التغير، من خلال فهم موازين القوى الاجتماعية الجديدة خلال السيرورة الانتقالية، والجزم بأن الوضع المراد الحصول عليه هو الثبات المؤسساتي والقيمي، الناتج عن عمل المجتمع على نفسه و حصول خيارات عقلانية من قبل الفاعلين، يدفعنا حتما للإقرار بأن القوانين التي تتحكم في إضفاء الشكل الثابت على الدولة هي قوانين ذات أبعاد اجتماعية، وما الظاهرة السياسية إلا وسيلة للوصول إلى هدف معين هو التكيف، أي أن الديمقراطية ليس هي الغاية في حد ذاتها وإنما هي منتوج ثانوي وحل عرضي لأزمة عويصة بين طرفين أو عدة أطراف، إذن ما هي في الحقيقة إلا وضعية توازن بين جملة من الاستراتيجيات المتضاربة. وكما تؤكده مختلف التجارب الانتقالية، فإن هذه الوسيلة التحكيمية غالبا ما حملت ممن هم أبعد الناس إيمانا بمبادئها،[9]لكنها اختيرت كمعيار تحكيمي أو كمتوسط موازنة، كما سميناه من قبل، للحصول على شكل قار للحكم في ظل فوضى الانتقال.

نجد في تقديم البعد الاجتماعي، كمحدد ذو أسبقية في العملية الإصلاحية، بالخصوص في البحث عن الثبات المؤسساتي في ظل تجاذب مصالح القوى الاجتماعية، أحد أوجه التعقيد الإضافية في دراسة السيرورة الانتقالية.

يصف ألان توازن جملة هذه القوى الاجتماعية، المتشكلة تحت ما يعرف بالحركات الاجتماعية، على أنها حالة نزاع اجتماعي ومشروع ثقافي في نفس الوقت. ذلك أنها تهدف إلى إنجاز منظومة قيم محددة كما تهدف إلى إحراز انتصار على خصم اجتماعي.[10]

إعطاء هذه الصفة على تناقضها للحركات الاجتماعية هو تأكيد على ما للبعد الاجتماعي، بمختلف روافده، من أهمية حاسمة في إضفاء الصيغة البنيوية للدولة خلال المرحلة الانتقالية، فالبعد التصادمي يسمح للفئات الأقدر على إثبات الذات، بالبروز كنخبة رائدة قادرة على الحكم، أما البعد القيمي فيسمح بوضع المعايير المرجعية للتنافس الآني وربما المستقبلي، وذلك بإشراك جميع الأفراد، بإعطائهم نفس الفرص ووضعهم في نفس ظروف الانطلاق الابتدائية، كل حسب قدراته.

توفير جملة هذه الشروط هو بعينه ما يسمى بالعدالة الاجتماعية، التي تعتبر مبدأ التساوي في الفرص الابتدائية كأحد أهم مقوماتها، و هو مبدأ لا يروم، في ظل وضع انتقالي، قلب الوضعيات الاقتصادية القبلية أو فرض قانون يساوي بين الوضعيات الاقتصادية، بل المراد هو تساوي الفرص مع تخطي المقاربة التي تقتصر النظر للفرد على أنه حالة اقتصادية و فقط، بل إنه موضوع قانوني أكثر منه اقتصادي، وبذلك تعتبر هذه السيرورة الانتقالية فرصة لإشراك من كانوا مبعدين، بالنظر إلى محدودية خلفياتهم الاقتصادية المؤثرة على وضعهم الاجتماعي، ومن ثمة تحريرهم و تحميلهم المسؤولية بعد ذلك، من خلال المشاركة في إعادة بناء النموذج الذي يرون أنه الأكثر قدرة على إنصافهم وإحداث الثبات، الناتج عن حصول التوازن بين جميع الأطراف، على عكس الوضع القبلي الذي كان، بفعل غياب منظومة الجزاء العادلة و التساوي في الفرص، يمنح، بشكل غير شرعي لفئات استثنائية، أحقية الحكم على من هو أقدر ومن هوأعجز وما هو مسموح وما هو ممنوع، أو بعبارة أخرى امتلاك الحق في منح النجاح وفقا لمتغيري الميلاد والعلاقة الأبوية وليس وفق متغيري الكفاءة و الاستحقاق.

فإذا كانت محددات ترتيب و إعادة ترتيب الهيكلة الاجتماعية في وضع اجتماعي عادي، أي غير انتقالي، تعزى عادة إلى مجموعة من المتغيرات، منها الوضع الاقتصادي للعائلة، الاستحقاق العلمي، الرأسمال الرمزي أو الوضع المهني، متغيرات يجمعها قاسم

مشترك هو طول مدة حصول التمايز الاجتماعي، فالمسافة الزمنية الضرورية للهبوط أو الصعود في السلم الاجتماعي قد يتعدى الجيلين أو الثلاث أجيال إذا استثنينا بعض الطفرات، فإن محددات المراتبية خلال السيرورة الانتقالية تختلف تماما عن هذه المعطيات وذلك بفعل جملة من العوامل، أولها أثر الأزمة المتعددة القطاعات ثم حالة السلاسة السياسية الناتجة عن حركية التغير المتسارعة على مستوى وضعية المؤسسات ووضع الفاعلين.[11]

الأزمة المتعددة القطاعات، بالإضافة إلى السلاسة السياسية، ينجم عنهما انقلاب لموازين القوى التقليدية، بين مختلف المجموعات الاجتماعية، كما تنتجان لنا هيكلة اجتماعية تتخطى قوانينها القبلية ومعاييرها السالفة، معيدة توحيد الفضاء الاجتماعي ظرفيا، وذللك تحت وطأة الحساب الاستراتيجي والتكتيكي للفاعلين الذين يحاولون، كل من جهته، تعبئة القوى الاجتماعية الأخرى لصالحه، ولو في نطاق تحالف لا موضوعي بالنظر للمعايير التقليدية، أي تحالف خارج الطبقة الاجتماعية أو خارج الزمرة أو خارج العلاقات الزبائنية الاعتيادية، هذا التحالف اللا موضوعي الملغي للهيكلة التقليدية، لفائدة الهيكلة الظرفية، يبنى على أساسين:

- بالنظر إلى الطابع الديناميكي للأزمة، خلال السيرورة الانتقالية، التي تمس كل القطاعات، فإن الفاعلين يلجئون إلى استراتيجية تحالف متعددة القطاعات أيضا، ضاربين عرض الحائط كل المعايير الموضوعية، التي كانت سابقا تشكل مرجعيات ثابتة للتحالف، الشيء الذي يعطي للفضاء الاجتماعي حالة لا قطاعية ظرفية، أو لنقل الذوبان الظرفي للحدود ما بين القطاعات الاجتماعية.

أحسن مثال يمكن أن يساق هنا هي تلك المطالب المهنية للنقابات أو منظمات أرباب العمل، التي ما هي في الغالب إلا تحويل لأزمات من القطاع السياسي أو العسكري أو الديني إلى قطاع آخر، هو القطاع المهني الاجتماعي.

- الحالة اللا قطاعية للفضاء الاجتماعي، تعطي للقيم التي تدور حولها عملية الهيكلة حالة من اللا ثبات، أشبه ما تكون ببورصة للقيم، تصعد وتنزل وفقا للوضعيات السياسية خلال الانتقال، أو ما وصفناه بالسلاسة السياسية، أين يمكننا التمييز بين ثلاث مسارح أين تحدث المزايدات حول القيم المختلفة لمصادر الهيكلة الاجتماعية، وفقا لحالة الأزمة.

فعندما تكون القوى الاجتماعية في حالة تصادم يكون مسرح الأحداث هو العنف وامتلاك مصادر الردع هي القيمة الأغلى، أما عندما يحين زمن التفاوض بين مختلف القوى فمسرح الأحداث هو طاولة الحوار والقدرة على التأثير، والقيمة هنا للوجاهة والمحاورة، في حين تتراجع قيم الردع تاركة مكانها للإقناع. أما في مرحلة أخيرة من الأزمة فإن مسرح الأحداث سيكون المؤسسات والعمل المؤسساتي، أي أن جميع القيم الأخرى تتلاشى أمام القيم المؤسساتية، التي تمد المجتمع بقوانين واضحة وثابتة للهيكلة.

تجدر الإشارة هنا أن الصعود و النزول في قيم المصادر السالفة، لا تخضع لتطور خطي وفقا للتسلسل السردي السابق، ذلك أن استعراض مختلف نماذج التجارب الانتقالية، وفي فضاءات متباينة، يبرز الطابع اللا نمطي لبروز قيمة معينة أو تراجعها، فاللجوء إلى العنف يمكن أن يعطي الأفضلية لفئة العسكر أو للفئات الأقدر على تعبئة الجماهير لاحتلال الشارع، كفضاء للتعبير عن طريق الشغب، وذلك في بداية نشوب الأزمة، ثم يمكن أن تأخذ هذه الأزمة منحى آخر حيث تعطي القيمة للقدرة على التفاوض السياسي، ليصل هذا المسار إلى طريق مسدود، لتعطى الأفضلية مرة أخرى للعنف، من خلال حصول محاولات انقلابية مثلا.

حالة اللا ثبات في قيم المصادر المهيكلة للمجتمع، خلال مرحلة الانتقال على الخصوص، أي قبل مرحلة الترسيخ المؤسساتي، هو إثبات إضافي للطابق اللايقيني الذي توصف به السيرورة الانتقالية، سواء على المستوى السياسي أو الاجتماعي.

هذا الوضع اللا يقيني اجتماعيا، يظهر جليا في سلوك الأفراد من خلال تقمصهم لصفات متعددة و غير قارة، حسب الوضعية و حسب الحاجة، ما دامت الأزمة تسمح بذلك، فهوية الأفراد عموما ما تصرف بصفة الجمع؛ بحيث لا غرابة أن نجد الموظف الحكومي يحمل صفة المقاول بالتمثيل كما أنه مناضل في الحزب الاجتماعي و فاعل في الحركة الإصلاحية الليبرالية، ويبقى المهم هو أنه يصرح في كل مناسبة بأنه إنسان ديمقراطي، باعتبار أنها الصفة التي يتفق الجميع على شرعيتها في هذه المرحلة، وبالتالي فهي مصدر أساسي للولوج إلى الاعتراف و من ثمة إلى السلطة.

الغاية المرجوة من سلوك مماثل من قبل الأفراد، لا يمكن أن يفقه إلا في إطار استراتيجية التأقلم لمراقبة كيفية عمل منظومة الجزاءات، التي بدورها تتأثر بشكل مباشر بحالة السلاسة واللا يقينية، ومن ثمة الانخراط، حسب الوضعية، في القيم التي

تكون موصلة لمصادر السلطة ثم إلى الحكم ما دام السباق مفتوح والفرصة سانحة، في ظل وضع سياسي واجتماعي مماثل.

لكن استراتيجية التأقلم مع منظومة الجزاء لابد أن ترسو في مرحلة ما من السيرورة الانتقالية على قيم ثابتة، لتشكيل القيم المرجعية للمجتمع فيما بعد، لتظهر استراتيجيات الفاعلين في الأخير في شكل منافسة شرسة، لكنها في صالح إعطاء وضع قار للمجتمع وللدولة، ولنقل إنها منافسة بين الفاعلين، محددة لمعايير الشرعية للوضع ما بعد انتقالي، من خلال تحديدها للواقع الانتقالي وإن يبدو غير موضوعي بالنسبة لمنطق الوضع القبلي.

بالنسبة للعلاقات التنظيمية التي تنجم من جراء مختلف الاستراتيجيات المنتهجة من قبل الفاعلين، على الخصوص النخبويين منهم، مع مختلف المجموعات الاجتماعية ثم مع الدولة، يمكن أن تعدد كالتالي:[12]

- علاقة الأفراد المنضويين تحت غطاء حزبي معين، مع التشكيلات السياسية الأخرى أو مع الجمعيات المنظمة مثل فيدراليات أرباب العمل، النقابات، الجمعيات الدينية والتنظيمات الأخرى ذات الطابع النفعي، التي تشارك أو تسعى للمشاركة في القرار السياسي، ومن ثمة تشكل كل هذه التنظيمات فضاء مناورة مثالية للأفراد، للدخول في مفاوضات وتحالفات غرضها الحصول على إطار تنظيمي موصل لطموح هؤلاء الأفراد السياسية إلى أبعد مدى ممكن، ولما لا المشاركة في السلطة وصناعة القرار.

- علاقة الأفراد الغير منضويين تحت أي غطاء حزبي أو تنظيمي آخر، لكن لهم من التأثير ومن المصادر ما يسمح لهم بالدخول في تفاوض مع مختلف التنظيمات، بحيث تصل أفكارهم ومقترحاتهم إلى مدى سياسي بعيد، ومن هؤلاء النخب الاقتصادية ورجال الفكر والفاعلين في مختلف الشبكات الزبائنية أو الجهوية أو العرقية.

- علاقة الأفراد والنخب المنضوية داخل أطر تنظيمية غير سياسية وتدخل في علاقة تفاوضية مباشرة، كجماعات ضغط مع الدولة، للحصول على منافع معينة أو الدفاع على مطالب مهنية أو أخرى، لكن تنتهي في الأخير إلى حصول تنازلات من كلا الطرفين، أي الدولة وهؤلاء الفاعلين، لتشكل ما يعرف بالعقد الاجتماعي، المحدد للمعاير المهنية والاجتماعية الشرعية، الضابطة للعلاقة بين الدولة والمجتمع.

هذا النوع الأخير من العلاقة هو الذي يري النور لكيان تنظيمي وسيط، بين المهام الرسمية للدولة والمهام الخاصة للأفراد، يمكن اعتبار ميلاده كنتيجة حتمية للعلاقة التفاوضية بين هؤلاء الأفراد في سعيهم لتحقيق مطالبهم ومنافعهم، وبين الدولة الحريصة على الحفاظ على حظوتها وبسط سطوتها على كل عناصر المجتمع، بحيث يتخلى كل طرف عن جزء من فضاءه الذي يراه من صميم مهامه التنظيمية، ليتحد الفضاءان الشاغران أو المتنازل عنهما، مشكلا كيانا تنظيميا جديدا هو بذاته ما يعرف بالمجتمع المدني، الذي لا هو من الصلاحيات التنظيمية الرسمية للدولة ولا كملكية خاصة للأفراد، لكنه في نفس الوقت، خزان تنظيمي و يشري في خدمة كل أفراد المجتمع، معصرن لآليات تشكيل وأداء الدولة في مرحلة حاسمة من حياتها وهي السيرورة الانتقالية.

عملية حماية الفضاء العمومي وكفالة الأطر النظامية للحرية، تضعنا أمام جدل الحدود الدنيا والحدود القصوى، لتدخل الدولة في الشأن الاجتماعي، فالنقاشات التقليدية طالما احتدمت حول ما إذا كان لزاما على الدولة الاكتفاء بالتنسيق بين مختلف الجماعات والقوى الاجتماعية المتضاربة المصالح أم إلزامية التدخل لوضع المعايير والنظم المهذبة لهذا التصادم، وبالتالي سوف تكتسب صفة الفاعل المؤسساتي المنتج للقيم، فتكون كغيرها من الفاعلين في المنظومة القيمية للمجتمع. أما الاتجاه الكلاني فيلح على حتمية فهم دور الدولة في هذا المجال، من خلال رده لغاية وجود هذه الدولة عند ظهورها، الذي هو دور الحارس والحامي للحمة الاجتماعية، باعتبار أن المسألة الاجتماعية كانت دوما مرتبطة بالعمل كرابطة وكمحدد للعلاقة الاجتماعية، ولا أحد، ما عدا الدولة، يمكنه لعب دور المعدل في هذه المسألة.

لكن وضعية الأزمة، التي تنتجها حالة تاريخية مثل المرحلة الانتقالية، بكل ما تحمله من قيم لا يقينية، تجعل الدولة في حيرة حول أي من الشرعيات يمكن الاتكاء عليها في وضعية سلاسة مثل هذه.

بالاعتماد على أسلوب المقارنة بين مجمل التجارب، التي دخلت في وضع مماثل نجد أن مبرر الدولة لتدخلها في الشأن الاجتماعي عموما ما يكون بناء على المصادرتين التاليتين:

- إرساء قواعد قانونية كافلة للعدالة الاجتماعية بحجة أن الحاجات الاجتماعية من غير الممكن إشباعها فرديا،فوحده التضامن الاجتماعي كفيل بتغطية الطلب الجماعي على

هذه الخدمات، وهو ما يعطي الشرعية للوظيفة الاجتماعية للدولة والحق في اقتطاع جزء من الثروة الناتجة عن العمل،لإعادة منحها وتوزيعها على شكل خدمة اجتماعية، هنا نكون أمام علاقة ثلاثية مؤسسة للدولة الاجتماعية، أي دولة-قانون-مجتمع، بحيث يقصد بالقانون هنا جملة المعايير الكافلة للعدالة الاجتماعية أو بالأحرى الموصلة لنموذج الدولة الاجتماعية العادلة ذات الأربع دعائم: الحماية الاجتماعية، الإنفاق العمومي، ضبط علاقات العمل و دعم الأنشطة المهنية والتشغيل.

- أما المصادرة الثانية، المبررة لتدخل الدولة في الشأن الاجتماعي، فتكون على شكل حتمية وصول الدولة إلى النجاعة والفعالية الاقتصادية من خلال العدالة الاجتماعية، فما عمليات الإنفاق العمومي وتوزيع المداخيل، عبر الشبكات الاجتماعية والإعانات الاجتماعية أو حتى الامتيازات الممنوحة لدعم التشغيل، إلا شكلا من أشكال تحرير الطلب في السوق و بالتالي تنشيط العملية الإنتاجية والحصول على النجاعة الاقتصادية، وفي هذه الحالة نكون أمام نموذج آخر من تلك العلاقة الثلاثية بين الدولة و الشأن الاجتماعي و هي: دولة –سوق-مجتمع.

3.I أولوية الإصلاح الاقتصادي وإرساء حرية وشفافيةالسوق :

القول بحتمية التدخل في الشأن الاجتماعي عبر برامج إصلاحية للوصول إلى النجاعة الاقتصادية يرجعنا مرة أخرى إلى نقطة البداية، باعتبار أن قبول هذا الطرح يعني بأننا نسلم بأن الشأن الاقتصادي هو الغاية من هذا الإصلاح وبالتالي هو الوجهة التي تقصدها عملية الانتقال وما الإصلاح الاجتماعي إلا وسيلة من وسائل تحقيق ذلك، يتضح هذا جليا حتى في اتجاه قراءة الطرح الثلاثي: دولة/سوق/مجتمع.

التسليم بهذا الطرح هو إقرار ضمني بأن المحدد الاقتصادي هو غاية الإصلاح الاجتماعي والإصلاح السياسي على حد السواء وذلك بتوظيف مبدأ علاقة التعدي المعروفة في العلوم الرياضية.

أنصار هذا الطرح يعتمدون للدلالة على صحة هذه المسلمة على واقعتين تاريخيتين:

- الأولى هي الأزمة العالمية الهيكلية التي مست معظم بلدان المعمورة ابتداء من سنة 1970، أين برزت مشاكل واختلالات ما يعرف بالركود-تضخم بشكل متزامن، لتتلوها جملة من الاختلالات الظرفية الأخرى: التضخمات الناتجة عن الصدمتين البتروليتين لسنوات 1973 و1979، ثم الكساد الظرفي لسنوات 74-75 و80-83، بالإضافة إلى

التزايد المأساوي لمديونية الدول والعجز في ميزانياتها، بعد قرار البنك الفيدرالي الأمريكي رفع نسبة الفوائد سنة 1983. جملة هذه الظواهر والاختلالات، ذات البعد الاقتصادي المحض، جعلت هذا البعد في موضع العامل المحدد ذو التأثير المصيري على المناحي الاجتماعية والسياسية الأخرى. أكبر مؤشر على ذلك هو تخلي معظم الدول، سنوات الثمانينات والتسعينات، على اختياراتها السابقة ذات التوجه الاجتماعي الكينيزي أو الاشتراكي، للشروع في مسار إصلاحي لفائدة التوجه الاقتصادي الليبرالي، ذو الصبغة النيوكلاسيكيةوالنيوليبيرالية.

- الواقعة التاريخية الثانية، هي تلك الموجة من العمليات الانتقالية، التي عرفتها بالترتيب كل من الدول الصناعية الأوروبية الجنوبية، ابتداء من سنة 1973، ثم دول أمريكا اللاتينية وآسيا الشرقية ابتداء من سنة 1980، لتليها بعد ذلك دول أوروبا الوسطى والشرقية ودول إفريقيا ابتداء من سنة 1988، التي اعتمدت في بداية مسارها الانتقالي على مخططات التعديل الهيكلي والإصلاح الماكرو اقتصادي، كإقرار منها على أولوية هذا العامل في سيرورة التحول السياسي نحو الديمقراطية والتحول الاجتماعي نحو العدالة.

فلقد ساد الاعتقاد، لزمن غير هين، أن المحدد الاقتصادي هو الحاسم، سواء في توسيع الفروقات الاجتماعية أو إنقاصها، كما تعود، للوضع الاقتصادي الجيد، الكلمة الأخيرة في حشد التأييد الشعبي والتجنيد الجماهيري لإنجاح أي سياسة تنموية سوسيواقتصادية.[13]

من جهةأخرى، يسهم التحرير الاقتصادي في ضمان مشاركة وتمثيل واسعين، لمختلف جماعات المنفعة في النظام السياسي، مضعفين بذلك من تأثير الفاعلين المحافظين المتمسكين بالشكل القديم للنظام وبالتالي إعاقة السيرورة الإصلاحية، الشيء الذي يدعم لعبة التنافس الخلاق خلافا للاحتكار العقيم.[14]

بعيدا عن هذين المبررين التاريخيين، المقدمين من قبل أنصار أطروحة أولوية المحدد الاقتصادي عن المحددات الأخرى، ماذا يقدم هؤلاء من براهين نظرية عن أسبقية هذا المحدد، لكن هذه المرة من داخل السيرورة الانتقالية ذاتها وليس كرؤية تاريخية خارجية.

تدمج النظرية الاقتصادية المؤطرة للمرحلة الانتقالية، جملة من التيارات الفكرية ذات المشارب المتعددة. بدءا بالرؤية النقدية التي على ضوئها يعتبر التضخم هو الشر الأعظم لأي نظام اقتصادي وأن بعض الظواهر كانت تعتبر تقليديا كاختلالات، مثل ظاهرة البطالة، أصبحت وفقا لهذه الرؤية كحلول، على شرط عدم تجاوزها "المعدل الطبيعي" المتعلق بالشروط الظرفية الهيكلية للاقتصاد، ثم الطرح المرجح لدور الفاعلين الأفراد، بكل ما يتمتعون به من عقلانية وسرعة في الأداء، حال السماح لهم بالنشاط بكل حرية في فضاء السوق، على العكس تماما من أداء الدولة المتسم بالتذبذب و نقص الإرادة، وهو ما يبطل الأطروحات الكينزية المرجحة والمشجعة لليد الظاهرة للدولة داخل السوق، وهو إبطال أيضا لحجة إعطاء الأولوية لتسريح الطلب داخل السوق، باعتبار أن الطلب يبقى ذو تأثير ثانوي في تحريك الديناميكية الاقتصادية، إلا إذا كان هذا الطلب زائد على المعدل الاعتيادي، وأن الأولوية يجب أن تولى للعرض،باعتباره المحدد الفعلي للفعالية. يضاف إلى هذه الاتجاهات، الرأي القائل بحتمية ترك السوق يعدل نفسه بشكل تلقائي ولا مجال لهذا الكيان المتزايد والظاهر لمؤسسات الدولة داخل هذا الفضاء، الذي يجب أن يبقى حرا، أين تكتفي الدولة فيه بالحد الأدنى من التواجد، المقتصر على الوظيفتين الضبطية والرقابية لا غير. ثم يأتي في آخر المطاف، الاتجاه النظري المصاغ وفق "ميثاق واشنطن" بين صندوق النقد الدولي والبنك العالمي والخزينة الأمريكية، لينظم إلى هذا النسق، بعد ذلك، كل من منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية "OCDE" بنك التنمية والإعمار الأوروبي "BERD" واللجان الاقتصادية للاتحاد الأوروبي، الذي يبنى على الصياغة الثلاثية "المقدسة": استقرار ـ تحرير - خوصصة.[15]

نلاحظ، وفقا لهذه الاتجاهات، أن النظرية الاقتصادية المؤطرة للمرحلة الانتقالية بقيت وفية للخط النيوكلاسيكي، باعتمادها على مفاهيم مثل العقلانية الفردية، حالة التوازن ثم مفهومي فعالية ومثالية السوق، كفضاء للمنافسة.

باستعمال هذه الأدوات المفهمية، يتسنى لنا أن نرسم المخطط الاستدلالي للنظرية الانتقاليةكالتالي: -غاية العملية هو الوصول إلى حالة استقرار نهائي معروفة سلفا، وهي اقتصاد السوق، عبر أقصر طريق ممكنة، انطلاقا من نقطة البداية والتي هي تلكالنماذج القديمةللاقتصاد الاشتراكي.

باعتبار أن المرحلة الانتقالية ممر حتمي تتخلله فترات اضطراب واختلال تهدد هدف الحصول على حالة الاتزان، فإن تسريع وتيرة الإصلاح والتقليص من المدة الزمنية لهذه المرحلة الانتقالية يصبح أكثر من ضرورة. أما عن وسائل الحصول على هذه الغاية، فوفقا لهذه المقاربة، كل شيء محدد بدقة: الاستقرار يقضي على الآثار السلبية للتضخم، الخوصصة تخلق الحوافز المثلى للفاعلين الاقتصاديين، أما التحرير فيسمح للمنافسة بقول كلمتها في مجال "التدمير الخلاق" للصناعات والمؤسسات المتروكة من قبل النظام القديم.

كرد فعل على السيطرة العملية لهذه النظرية، جراء اعتمادها من قبل المؤسسات النقدية، التي رافقت لمدة زمنية غير هينة ما يقارب 25 بلد في عملية الانتقال من النظام الاشتراكي المركزي إلى النظام الحر، عبر ما يعرف بمخططات التعديل الهيكلي، برزت العديد من التيارات الفكرية، خصوصا الأكاديمية، لنقد هذه المقاربة، التي تضع اقتصاد السوق في موضع الحتمية والغاية الحصرية التي لا يهم بعدها الثمن الذي تكلفه عملية الانتقال في وقت قياسي، مقترحة كبديل عن هذا التوجه ضرورة الأخذ بعين الاعتبار الدور الذي يمكن أن تلعبه المقاربة المؤسساتية، بالإضافة إلى احترام الطبيعة التطورية للتغير الاقتصادي بصفة عامة .[16]

ففي حين استلهمت النظرية الاقتصادية، للمرحلة الانتقالية، أسسها الفكرية من المدارس النيو ليبرالية والنيو كلاسيكية، فإن هذا التيار النقدي برز في صورة الخط الفكري المتعدد المشارب والمستلهم للانتقادات من عدة حقول ابستيمولوجية اقتصادية، سياسية وعلم اجتماعية.

تقاسمت مختلف المواقف الفكرية لهذا التيار، الرفض المطلق لنسيان البعد التاريخي والبحث عن سرعة الانتقال بأي ثمن، وألحت بدلا عن هذا النهج حتمية مراعاة الموروث التاريخي لكل حالة على حدا. كما نوهت بالمخاطر المحتملة جراء إحداث هذا النوع من التغيير الجذري والثوري، حال الانتقال من وضع اقتصادي إلى آخر نقيض، كما ألحت على ضرورة التحلي بالمرحلية، حال الشروع في بناء مؤسسات اقتصاد السوق، مع النصح بمرافقة الدولة في الفترات الأولى لعملية البناء المؤسساتي، لكن هذه المرافقة لا يجب أن تأخذ شكل التدخل السافر في كل كبيرة وصغيرة تمس السوق.[17]

بعض الأكاديميين، المستلهمين لأفكارهم من المدرسة النمساوية، انتقدوا بشدة الخطأ الفادح الذي يمكن أن تقع فيه النظرية الاقتصادية الانتقالية، حال اعتمادها على المقاربة "التناظرية"، التي تحاول بناء الرأسمالية بشكل موازي لأسلوب بناء الاشتراكية القديمة، ذلك أن بناء المؤسسات الرسمية لا يمكن أن يطرح أي مشكل خلال السيرورة الانتقالية، لكن الخطأ الاستراتيجي هو عدم إعطاء المؤسسات ذات الطابع الغير رسمي الأهمية الكافية، باعتبارها تملك القدرة على تحييد هذه السيرورة عن أهدافها الأولى المراد الوصول إليها و على رأسها بالطبع اقتصاد السوق،[18] بل الأدهى هو قدرتها على إعادة إرجاع عجلة الزمن إلى الوراء، بالرجوع بالعملية الإصلاحية إلى نقطة البداية أو إلى فوضى البداية في شكل ارتداد للأزمة، و هو الأمر الذي شوهد في العديد من التجارب الانتقالية، التي قاومت فيها المؤسسات الغير رسمية كل محاولة للإصلاح، فاسحة المجال بذلك لدوام الفوضى واستغراق الأزمة لفترة زمنية أطول من المتوقع.

بناء عن هذه الفجوات الملاحظة في النظرية الاقتصاديةالانتقالية، يحبذ هذا التيار استعمال مفهوم "السيرورة" كبديل عن "التوازن". فالتغيير لا يمكن تفسيره إلا كسيرورة تحدث في عمق زمن تاريخي، أين تتدخل العلاقات السببية في شكل تراكمي ودوري، وأين تحدث التغيرات المتسارعة والمتتالية، الحاملة للمفاجآت الغير السارة بشكل كثيف وغير متوقع، هذه المفاجآت عموما ما تحدث الفرق وذلك لطابعها الغير توقعي، وهنا نرجع مرة ثانية للطابع الغير يقيني كخاصية تلف عموم هذه المرحلة الانتقالية وهو نقطة التقاء لهذا التيار الاقتصادي النقدي مع النظرية الانتقالية "Transitologie" ذات البعد الأبستمولوجي السياسي، مع الفارق أن هذا التيار النقدي يستبدل مفهوم الانتقالية بمفهوم آخر أقل حتمية وهو "التحول"Transformation".

بعض التجارب الانتقالية، التي عرفت حالات "الانحسار التحولي"،أضافت حجة إضافية للتيار النقدي لتأكيد أطروحاته ميدانيا. فالإجابة بتكثيف العرض كبديل لتحرير الطلب أثبتت عدم نجاعتها منذ السنوات الأولى للتحرير والاستقرار، كما أن الصعوبات التي اعترضت وضع مخططات الخوصصة أو العوائق التي برزت في مرحلة لاحقة من وضعها، من جراء بروز مشاكل تسوية الطبيعة القانونية للملكية و إشكالات الشرعية، لم تستثني حتى تلك التجارب التي بدت للوهلة الأولى كحالات مثالية، مثلما هو الحال لتجربة الخوصصة الجماهيرية التي أنجزت بسرعة في البداية، لتصطدم في منتصف

الطريق بمشكلة شرعية وأحقية التسيير الجماعي، بالإضافة إلى بروز نزعات توسعت لأعضاء ومساهمي الشركات المخوصصة.

عدة مشاكل برزت فيما بعد، كمتغيرات تابعة لبرامج التعديل الهيكلي، المستلهم من روح ميثاق واشنطن، لا شك أن أهمها على الإطلاق هو تقوية العصبة المافيوية في عدة بلدان وتمكنها من دواليب الأنظمة البنكية والنقدية وهو ما أضعف من المهمة الرقابية للدولة على أجزاء مهمة من قطاعات حساسة، كانت تعتمد عليها تقليديا لتقوية سلطتها وحظوتها.بالتوازي مع ذلك لوحظ توسيع كبير للفوارق الاجتماعية بين مختلف شرائح المجتمع وتفاقم مظاهر اللا عدالة وظواهر الفقر والتهميش.

أمام تزايد حدة الانتقادات، أصبح، ابتداء من الجزء الثاني من التسعينات، من الصعب جدا على المدافعين على النظرية الانتقالية التمسك بمواقفهم.

ولعل أكبر ضربة لميثاق واشنطن هي الانتقادات الموجهة من قبل أحد مهندسيها وكبير الاقتصاديين في البنك العالمي "جوزيف ستيغلتز"، والتي نال عنها جائزة نوبل للاقتصاد، الشيء الذي أجبر المؤسسات النقدية الدولية، بعد ذلك، إدخال بعض المفاهيم ذات الصلة بالمقاربات "الما بعد كينزية"، كدور الدولة وحتمية العدالة الاجتماعية وأهمية إيلاء الأهمية لدور المؤسسات، على الخصوص مراعاة المسارات، المختلفة حسب الخصوصيات الوطنية، لسيرورة التغييرات أو التحول على حد تعبير التيار النقدي.

تقرير البنك الأوروبي للإعمار والتنمية "BERD"، لسنة 2000، يعتبر أحسن دليل عن هذا التحول، بعد أخذه بعين الاعتبار الخصوصيات الوطنية« من أهم دروس تجربة العشرية الأخيرة هو اتضاح عدم وجود مسار أو طريق أوحد للانتقال مؤدي من حالة التخطيط المركزي إلى الشكل الأكثر شيوعا وهو النظام الرأسمالي المحدد بالسوق وبالمؤسسات السياسية الديمقراطية (....)، إنه لمن السهل التكهن بأن معظم الدول التي تخضع لتدخل البنك الأوروبي للإعمار والتنمية ستطور نموذجها الخاص من الرأسمالية »[19].

عودة النظرية الاقتصادية الانتقالية للبحث في ثنايا التاريخ الخاص لكل دولة وطنية والقبول بمبدأ السيرورة الانتقالية، كبديل لمبدأ التوازن المرحلي الجبري لكل عملية تحول، ثم إعطاء الأهمية القصوى لمسببات السلم الاجتماعي من خلال العودة إلى مفاهيم العدالة الاجتماعية وتساوي الفرص والأحقية في التمثيل خلال هذه السيرورة،

هو بعينه التأكيد والدليل على أن السيرورة الانتقالية، كموضوع للدراسة، هي فعلا ميدان تتموه فيه الحقيقة في شكل طبقات معرفية متمايزة، كما تتجلى هذه الحقيقة في مختلف الصور وقبولها كل مرة طبيعة مخالفة من سياسية إلى اجتماعية إلى اقتصادية ثم نفيها عن نفسها، في مرحلة لاحقة وبشكل متناقض، كونها تحمل أي من هذه الصفات بشكل حصري، هو قبول ضمني مبدأ الثالث المشمول، أي التمثل في جوهر الشيء و نقيضه في ذات الوقت.

II. رهانات الإصلاح السياسي الجزائري:

لمتلازمة الريع، بشتى أشكاله، ثقل متعاظم في أزمة السيرورة الانتقالية الجزائرية، سواء تعلق الأمر بمرتجعات الريع في تجلياته المادية، عوائد النفط على الخصوص، كمصدر يرصد من قبل فاعلي الإصلاح، من خلال توظيفه في مختلف الوصفات الإصلاحية، عبر ما يسمى برامج إصلاح أو بروز الريع في تجلياته الرمزية والثقافية، ريع الزمان والانتماء على الخصوص، كثقل يفرض منطقه على توجيه هذا الإصلاح وسيرورة ومدة الانتقال ككل.

الاستمرار في اللجوء للريع، كمصدر لكل وصفة إصلاحية، يمكن أن نورده هنا من قبيل التأكيد على أنه شكل أحد الخيارات العقلانية التي ظلت متاحة أمام مختلف حكومات الإصلاح المتعاقبة، التي وظفته، على الخصوص، كإجابة سهلة وجاهزة على المطالب الشعبية، الضاغطة والمستمرة، لإفراغها من محتواها السياسي، من خلال الاستمرار في اعتماد خطاب يوصف هذه المطالب بأنها حاجات اجتماعية قاعدية تقتضي موارد اقتصادية عاجلة.

مع المرحلة الأخيرة، العودة للتسلطية التقليدية، تسارعت سيرورة اللجوء للريع لإفراغ كل حركة مطلبية من محتواها السياسي، حتى وصل الشأن السياسي درجة الميوعة، فضلا على بلوغ المصادر الريعية التاريخية، المدعمة بالموارد البترولية، مداها، وذلك تحت وطأة حتمية طبيعية قاهرة مضاعفة؛ نضوب عائدات الموارد البترولية تحت وطأة الأزمة الاقتصادية العالمية والفناء الجيلي لفئة المجاهدين التاريخية، بفعل الحتمية البيولوجية وعامل السن، الشيء الذي أوضع المجتمع في حالة خواء من شرعيات ومرجعيات تقليدية ألفها ومهد لما يشبه شرعية شغور.

رسالة رئيس الجمهورية للشعب يوم 20 أوت 2016 التي، مرة أخرى، تستغل ذكرى تاريخية مزدوجة في زمن أزمة خانقة، الذكرى الستين هجومات الشمال القسنطيني وتنظيم مؤتمر الصومام، تعزز افتراض سعي السلطة الجزائرية إفراغ أي مطلب من محتواه السياسي، بإخراج الإصلاح عبر الملاذ الاقتصادي وبتبرير اجتماعي:

" إن الإصلاحات الاقتصادية أصبحت أمرا لا مفر منه لفتح آفاق الاقتصاد الوطني بشكل نهائي وتخليص المصير الاجتماعي للشعب من تقلبات سوق النفط "

لو نسلك منطق الأولوية، في الدفع بمختلف المواد للإصلاح، المتبع من قبل الحكومات المتعاقبة مند مرحلة الانفتاح سنة 1988، نحصل على سلسلة من الرهانات الإصلاحية المعطلة، يمكن جردها كما يلي:

1.II الملاذ الاقتصادي في سيرورة الإصلاح الجزائري:

إفراغ الحركات المطلبية من محتواها الإيديولوجي، استراتيجية جد محبذة لدى الأنظمة السياسية الشمولية، التي ألفت التعامل مع الأزمات من خلال ربح الوقت بإلهاء أهم فاعلي التأطير المطلبي، عبر رصد موارد اقتصادية حصريا كمواد إصلاح، سيكون السبيل لذلك سياسات المحاصصة بالخوصصة واللجوء لدعم الاستثمارات العمومية والخاصة عبر التكثيف من برامج الانفاق العمومي وصناديق التخصيص ودعم الإنعاش الاقتصادي. لكن هل كان ذلك متسنى عبر خلق الثروات والقيم الإنتاجية المضافة أم عبر قيم ريعية صرفه؟

بالنظر لضخامة مادة الإصلاح في النسق الاقتصادي، التي نتجت أساسا على اليد الظاهرة للدولة في كل ما يمت بصلة لمدخلات الفضاء الاقتصادي ومخرجاته، كانت أولى رهانات برامج الاصلاح إيجاد التوازنات الاقتصادية الكبرى "الماكرو اقتصادية" للاقتصاد الجزائري، التي تكون كفيلة بتحضّر الأرضية، من جهة لانسحاب الدولة من هذا الفضاء الاقتصادي بشكل تدريجي، ثم خلق الظروف المواتية لحدوث نمو إيجابي من جهة ثانية.

فاعتماد الاقتصاد الجزائري بشكل استثنائي على تنافسية قطاع المحروقات، جعله يفقد التوازن كلما حدثت زيادة أو نقصان في أسعار مادة النفط في الأسواق الدولية، وهو وضع حرج بالنظر إلى تعلق التوازنات الداخلية بمحددات خارج النطاق الجغرافي، بالإضافة إلى كونها ناتجة عن اقتناص مادة طبيعية، بحيث لا مكان في ظل عملية الاقتناص هذه لإنتاج قيمة مضافة أو ثانوية.

تدني أسعار النفط في السوق الخارجي، ابتداء من سنة 1986، أدى حالا إلى سلسلة من الاختلالات أهمها على الإطلاق، نقص تدفق الواردات من مواد استهلاكية وتجهيزات عمومية، عدم القدرة على الوفاء بالديون الخارجية من جرّاء شح الخزينة العمومية، الشيء الذي أدى إلى التزايد المستمر لقيم خدمات الديون و اللجوء باستمرار إلى الاستدانة، من موقع تفاوضي ضعيف جرّاء اهتزاز صورتها و مصداقيتها أمام هيئات ضمان القروض الدولية ، للحصول على قروض جديدة، ، و هو شيء كان كفيل بزيادة أتعاب الجزائر المالية حال حصولها على قروض قصيرة المدى و بخدمات ديون مضخمة.

أما الوضع المالي الداخلي، فإنه مرتبط ارتباط وثيق بالوضع السابق، بالنظر إلى الضعف الكبير للناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات، ما انجر عنه، كل مرة، اللجوء إلى آلة السحب، لطبع المزيد من النقود ثم ضخها في السوق، ما أوصل نسب التضخم إلى مستويات قياسية، بلغت في بعض الأحيان نسبة 28 % وهو ما يؤدي حتما إلى إضعاف قيمة الصرف للعملة الوطنية والقدرة الشرائية للمواطنين وبشكل عام الأمن الغذائي القومي.

هذا الاختلال الملحوظ في التوازنات الاقتصادية الكبرى لم يمر بدون أثر على الاقتصاد الوطني القطاعي الداخلي، الذي يشكل ثاني رهانات الإصلاح الاقتصادي، ذلك أن هذا الاختلال لا يحضر الأرضية لنمو قطاع خاص خارج عن سيطرة الدولة ولا لحدوث نمو إيجابي للقطاع العمومي.

ارتأت حكومات الإصلاح الأولى معالجة هذا الخلل في القطاع العام عبر جملة من الإجراءات الإصلاحية من خلال إعادة تنظيمه، عبر إعادة هيكلة عضوية للمؤسسات العمومية، بحيث تتخلى الفروع الرابحة على الفروع العاجزة، ثم إدخال أساليب التسيير الناجح الخاضعة لقانون السوق في الفروع الأولى ومحاولة إيجاد مَواطن العجز في الفروع الثانية أو التخلي عنها كليا عن طريق تصفيتها القانونية.

عملية الإصلاح، عن طريق إعادة الهيكلة، تدفعنا للتساؤل حتما حول نجاعة التسيير في هذا القطاع العمومي، فأولى عناصر الحكامة الناجعة هو المعالجة، بكل شجاعة، لإشكالية ملكية الرساميل التجارية للدولة وكيفية تسييرها. فبين بقاء هذه الرساميل في يد الدولة مع ضبط مختلف الأشكال القانونية لتسيير الشركات التجارية أو التخلي عنها

عن طريق الخوصصة، كان دائما أحد أهم رهانات النجاعة للإصلاح الاقتصادي في ظل الأوضاع انتقالية.

فهذا الرهان عموما شكل أحد مؤشرات الصدق والنجاعة في نية الدولة، في المرحلة الانتقالية، للانسحاب من الفضاء الاقتصادي، مع توفير أسباب الانخراط والاندماج لهذا الاقتصاد في السياق الدولي، فالاقتصاد الانتقالي يراد له تنظيم جديد ومعايير عالمية متفق عليها سلفا، لعل أول هذه المعايير هو القدرة على التجديد والإبداع الذي يسير بسرعة رهيبة نحو أشكال جديدة من الإنتاج اللامادي، متخطي بذلك كل الأشكال التقليدية والرديئة والغير قادرة على التجدد في طرق الحكم والتجديد في المخارج والمداخل الإنتاجية.

آخر رهانات الإصلاح الاقتصادي الجزائري، التي تم تضييع خوضها في المرحلة الانتقالية، هو الإصلاح المؤسساتي والهيكلي للسوق، كأحد المحددات الجوهرية للوصول إلى التنظيم الجديد الذي يعتمد على هذا الفضاء ولإعطاء القيمة الفعلية لكل نواتج الاقتصاد.

ففي ظل اقتصاد وطني، أخذت الغلبة فيه للقواعد و للمعايير الغير رسمية على حساب القوانين الرسمية، كان لزاما على الحكومات المتعاقبة بناء مؤسسات تقوم بالسهر على وضع معايير محددة لعمل السوق ثم سهر السلطات على فعلية تطبيق هذه المعايير، بالإضافة إلى الضبط والتحكيم بين مختلف أجزاء السوق و مكوناته، فالسلطة القائمة على تسيير المرحلة الانتقالية مطالبة في الميدان الفلاحي مثلا توفير الإطار المؤسساتي الأمثل الذي يضمن العلاقة التعاقدية بين الفلاح و الدولة بغرض تحقيق الأمن الغذائي القومي بدون الأخذ بعين الاعتبار، بشكل مبالغ فيه، قوانين العرض و الطلب في هذه الحالة الاستثنائية، بالنظر للطبيعة الخاصة لعملية الإنتاج الزراعي، التي لابد من تدخل الدولة في سيرورته لضبطه ووضع شروط الإنتاج الوفير، مهما كانت الكلفة. أما في القطاع الانتاجي الصناعي فكان لزاما فتح باب المنافسة ووضع المؤسسات اللازمة لتوفير جو من الشفافية ووصول المعلومة الاقتصادية للجميع ثم توفير مؤسسات التحكيم التي يُرجع إليها في حالة نشوب الخلاف في العملية التجارية.

بشكل مقتضب، من خلال مختلف تجارب الإصلاح، يمكن تلخيص نوع المؤسسات التأطير والمرافقة المرساة للانتقال إلى اقتصاد السوق في ثلاث أصناف -بشكل غير حصري-:

- المؤسسات والأجهزة المحفزة على الاستثمار والدخول إلى السوق مثل تلك الساهرة على عمليات الخوصصة وأجهزة المرافقة للمستثمرين.
- المؤسسات الممولة متمثلة في البنوك والمؤسسات النقدية.
- المؤسسات الساهرة على رقابة نظم ومعايير السوق مثل الجهاز القضائي المستقل ولجان مراقبة عمليات الصرف.

إلا ان نعمة الارتفاع الغير مسبوق لأسعار النفط في الأسواق العالمية، مطلع القرن الواحد والعشرين، المتزامن مع العودة لعصر التسلطية التقليدية في الجزائر، حول نعمة الوفرة إلى نقمة إحلال الريع محل كل حلول الضبط والتأطير المؤسساتية المفترضة.

2II المبرر الاجتماعي في سيرورة الإصلاح الجزائري:

إذا كانت المادة الاقتصادية هي الملاذ الآمن للإصلاح، كإجابة مسكنة في اتجاه الحركات المطلبية وحاجة الجماهير للتغيير، فإن صبغ هذه المطالب بالاجتماعية كانت دائما هي الحيلة التي تبرر بها السلطة السياسية القائمة إصلاحاتها المنقوصة، لنزع كل طابع إيديولوجي واجتناب أي إصلاح على المواد ذات الطبيعة سياسية المعيدة لتوزيع السلطة، يتم ذلك فيما يشبه إسقاط حاجات الأفراد من الدرجات العليا، على سلم ماصلو، إلى الدركات القاعدية السفلى.

وعلى الرغم من اكتفاء الخطاب الرسمي لمختلف حكومات الإصلاح بتقديم الشأن الاجتماعي على شاكلة أزمة ندرة مواد غذائية وأزمة سكن وأزمة شغل فلقد كانت الرهانات الحقيقية للإصلاح الاجتماعي تتخطى بكثير تلك الاختلالات الظرفية لصالح إجراءات أكثر عمق وأكثر بنيوية.

أول رهانات الإصلاح الاجتماعي في الجزائر، غداة أزمة أكتوبر، كان حتمية وضع العمل المنتج كمحدد للمراتبية الاجتماعية، أي وضع العمل في لب المنظومة القيمية الثقافية، باعتبار أنه لم يكن على الاطلاق كأحد أولويات النظام الما بعد استعماري وبالنظر أن القيمة الوحيدة التي شغلت الحيز الأكبر من النقاش حول إيديولوجيا هذا النظام هو

كيفية التقاط الثروات، تصريفها ثم إعادة توزيع عائداتها على شكل محاصصة تمكن من تدعيم الموقع بالقرب من منابع هذا الريع.

في هذا الإطار تؤكد المعاينة السوسيولوجية أن العمل المنتج لم يكن في الجزائر ولمدة طويلة في لب اهتمام تنظيم الإنتاج الاجتماعي، أي أنه لم يكن أحد القيم المحددة للتفاوت كشرعية اجتماعية في إطار المعايير السائدة في ظل النظام الاشتراكي والذي لا ينظر إلى العمل إلا بوصفه قضية " واجب وشرف".[20]

وضع العمل المنتج، كقيمة مشتركة في المجتمع الجزائري، كان يجب أن يكون أحد أهم أولويات الإصلاح الاجتماعي نظير سيادة القيم الريعية لما يقارب الربع قرن من الاستقلال، بعد ذلك كان يجب العمل في اتجاه تمكين أفراد المجتمع من تبوء المنصب الاجتماعي بناء على الموقع في العملية الإنتاجية و ليس في السلسلة التوزيعية للسلع والخدمات، بالإضافة إلى العمل على إضفاء الشفافية على سيرورة العمليات الإنتاجية بالنظر للوجود المتعاظم للعمل الغير رسمي كوسيلة للربح السريع و تسلق السلّم الاجتماعي، فيمكن أن يكون النجاح الاجتماعي قيمة مشتركة بين جميع الأفراد لكن وسائله و معاييره تختلف، و هو ما يحتم وضع وسائل الرقابة ومؤسسات الضبط الاجتماعي.

الحديث عن المعايير، عن فِعْليَّتها ووسائل صيانتها خلال عملية الإصلاح الاجتماعي، يقود حتما للحديث عن حتمية سريان هذه المعايير على جميع أفراد المجتمع بدون استثناء وعلى حد السواء، وهو ما يعني إرساء قواعد المساواة في الحقوق والواجبات كورشة أخرى من ورشات الإصلاح الاجتماعي التي كان على الحكومات المتعاقبة الشروع فيها.

فبالإضافة إلى كون هذه المعايير كأحسن تعبير عن السلطة، باعتبار أن أحد تجليات السلطة هي قدرة الدولة على فرض إرادتها على الآخرين من خلال المعايير القانونية، هذه المعايير هي الكافل الحقيقي لحتمية الوئام الاجتماعي حال شعور مختلف الشرائح الاجتماعية بالعدالة والمساواة، وذلك بمختلف أشكال هذه المساواة:

- المساواة أمام القانون؛
- المساواة في الفرص؛
- والمساواة في المزايا.

لكن تحقيق هذه الشروط لم يكن من السهولة بمكان في وضع مثل الوضع الجزائري، على الخصوص الشروط القبلية التي سبقت أزمة أكتوبر، من تفاوت صارخ في البنية الاجتماعية، بشكل غير مبرر وفي زمن قياسي لا يتعدى الربع قرن من الاستقلال.

هذا التفاوت أخذ الشكل البنيوي الأفقي و العمودي، فمن جهة نحضر لميلاد مراتبية اجتماعية أفقية بين جماعات السلطة معتمدة على شتى المعايير العقيمة و التقليدية، فهناك جماعة مستفيدة من الريع التاريخي و الرمزي لفترة حرب التحرير، كما تأسست جماعات أخرى داخل السلطة تدعي لنفسها الأحقية في مرتبة أحسن بالاحتكام انتماءها الجغرافي المرجح، بالنظر لموازين القوة في السلطة القائمة التي كانت ترجح الغلبة و التفوق لهذه الجهة أو تلك وفق التحالفات القائمة لرجال المرحلة ومواقعهم، و حتى المعيار الثقافي-اللغوي غالبا ما أحدث هذه المراتبية، فالنخب في السلطة غالبا ما تضع في صميم هذا التفاوت التحكم في لغة التواصل و التعبير، فالفرق كان دائما كبير بين الفئات المعربة و الفئات المفرنسة و ذلك انطلاقا من قدرة لغة هذه الأخيرة على فرض نفسها كلغة إدارة و كممارسة ورثت من زمن التواجد الفرنسي في الجزائر.

من جهة أخرى برزت المراتبية الاجتماعية العمودية، بين جماعات السلطة وبقية الشعب الأعزل من كل رصيد تاريخي أو ثوري، الذي، حتى بحكم السِّن، لم يتمكن من الالتحاق بمعركة التحرير، في قرب الفئة الأولى من مركز التراكم المادي الريعي والقدرة على النفوذ إلى سوق الامتيازات والمزايا التي تعد رخص وقرارات الاستفادة أهم العملات فيها.

ففي حين كان الفرد غداة الاستقلال يأمل التحرر من كل الشرعيات القبلية ليبعث ككائن حقوقي، وجد نفسه مجبر على المبايعة للاقتراب من سوق المزايا هذا وهو الطريق الذي قاده إلى الارتباط أكثر بالجماعة والجهة كملاذ له من أشكال التهميش والإقصاء الجديدة، إن لم نقل من الأخطار التي يمكن ان تحدق به إن حاول الانفراد والتفرد خارج هذه العلاقة العضوية والاعتقاد بإمكانية انبعاثه ككيان داخل مجتمع آلي التضامن. فكل الرهانات التي حاولت إعادة بناء المجتمع وفق هذه الآلية التساندية لم تخرج على إطار المناورات المعيدة لتشكيل موازين القوى داخل السلطة واستمرار

أشكالها القديمة من طراز لَمْعَلَّم-زبون بدل أن تنتج أشكال أخرى من الالتزام الإيديولوجي والنظام السياسي أو حتى الفعالية داخل السوق.

بدل حصول حالة من المساواة الموعودة غداة الاستقلال وجد المجتمع الجزائري نفسه أمام عدة أشكال من اللا مساوات:

- اللا مساوات أمام أشكال الإقصاء: الإقصاء الجغرافي لفائدة الحضر على حساب الريف، والإقصاء الجنسي لفائدة الذكورة على حساب الأنوثة والإقصاء الثقافي لفائدة المتغرب على حساب المتعرب.
- اللامساوات جراء التهميش المهني بالتناسب في موقع العمل بالقرب أو بالبعد عن مصادر توزيع الريع بدل التفريق بين المنتج والعقيم.
- اللامساوات أمام التاريخ لفائدة من حالفهم حظ الازدياد قبل الثورة ثم المشاركة فيها وامتدادهم العائلي على حساب الفئات المولودة بعد الاستقلال.

بالنظر للمقام الذي تشغله العاطفة الدينية في هذا الفضاء، كانت عملية تجديد الخطاب الديني، باعتباره أحد الروافد الاجتماعية الجديرة بالإصلاح، كفيلة لتكون عامل مساعدة على إحلال المساوات والقضاء على مختلف أشكال الفوارق المساقة آنفا، فضلا على تحرير الفرد من قبضة البنى المرجعية الشفيعة لفائدة إحلال بنى تفرد حداثية.

في هذا الإطار، يمكن التطرق لآخر رهانات الإصلاح الاجتماعي الهيكلية، التي فشلت الحكومات الإصلاحية المتعاقبة في خوضها، وهي عدم القدرة للتأسيس لفضاء اجتماعي وسيط بين الفضاء السياسي . العسكري والفضاء المجتمعي الشعبي، طبعا لا يمكن أن يكون الكلام هنا إلا حول مفهوم المجتمع المدني كفضاء حداثي وسيط، الذي، بفعل استأثار السلطة القائمة بجميع الوظائف، غيبت النقاشات حول آليات تأسيسه في المشهد الاجتماعي الجزائري أو على الأقل هُيِّئَ أمره كفضاء حوار وكبح لجماح العنف، الخصلة التي طالما ألصقت، عن حق أو من باطل، كخاصية ملازمة لردود الأفعال اليومية للفرد الجزائري.

يُفْترض المجتمع المدني، كشرط للانبعاث، تحرر الفرد من الدولة وجميع الوسائط العقيمة في الحصول على معاشه ومصدر رزقه، ثم تأسس دولة القانون، أين

يكون ميزان القوة في خدمة سلطة القواعد القانونية بشكل حصري، من أي سلطة أخرى مستأثرة بإنتاج القيم المضافة والثروة لفائدة المجتمع.

ينتفي هذا التعريف الإجرائي لشروط قيام المجتمع المدني مع الخصائص العامة للفرد والدولة في الحالة الجزائرية وذلك أمام استأثار الدولة بالوظيفة الاقتصادية التي هي ذات طبيعة خاصة وذات بعد تجاري، أي أنها من خصائص الأفراد، وخوصصة الدولة التي هي ذات خلاصة عمومية من قبل بعض الأفراد.

عدم قدرة المجتمع المدني على الانبثاق، كفضاء اجتماعي وسيط، يمكن استنتاجه من خلال قياس المسافة الفاصلة بين الفرد والدولة في مجال خلق الثروة الاقتصادية، التي تكاد تنعدم بالنظر للتداخل بين وظائف الاثنين في هذا الميدان، بل غالبا ما نلاحظ حصول تسابق كل طرف لشغل حيز من فضاء الآخر.

رهان المرحلة الانتقالية المضيع في الجزائر، هو بدون شك عدم القدرة على إرساء تقاليد تفاوض وحوار بين الدولة والمجتمع، ليتخلى كل طرف عن جزء من المهام التي لا تدخل في صلاحياته التاريخية والعقلانية، فلا الدولة تتمسك بمهمة المقاول ولا الفرد يتمسك بمهمة الضابط الشاغل للفضاء العمومي بالبايلك .، الشيء الذي كان كفيل بترك فراغ ما بين الطرفين، يشغل حينها بحركات الاجتماعية وتنظيمات بديلة، هي المشكلة لما يعرف بالمجتمع المدني، تلتقي فيه الفعاليات الاجتماعية وتتضامن آليا ويكون بالنسبة للدولة الخزان البشري الذي تنهل منه وقت الحاجة؛ في هذه الحالة ما على الدولة الجزائرية إلا التخلي على هوايتها التقليدية في مراقبة كل ما يدور في المجتمع والسماح لرقعة كاملة من المجتمع للخروج عن سيطرتها.

3.II الإصلاح السياسي المتغاض عنه في سيرورة الانتقال الجزائري:

ظلت المادة السياسية، في سيرورة الإصلاح، أكثر الأمور تحاشيا غداة كل أزمة ناشبة، مند الشروع في الاصلاحات بعد أحداث أكتوبر 1988، ذلك أن الأساس في كل عملية إصلاح سياسي هو مراجعة القواعد الاعتيادية الموزعة للسلطة وقبول مبدأ اللايقين في الاحتكام للشرعية الانتخابية، مقابل التخلي على الشرعيات القبلية المتكئة على شرعية الزمان والمكان.

فباستثناء حكومتي الانفتاح، التي شكل فيهما فتح باب المشاركة السياسية، لجميع الفاعلين بدون استثناء، أكبر رهانات السلطة، غداة أزمة أكتوبر 1988، استمر اعتبار

الكلام على مراجعة العقيدة السياسية الشمولية من قبيل الشرك بالنظام الواحد أوفي أحسن الظروف من قبيل العقوق لسلطة الأب الأقدر، الذي طالما حصر الابن، شرعا، كموضوع لعمليات تعبئة مستمرة، بدل بعثه ككائن حقوقي شريك في صنع القرار العائلي ومن ثمة العمل بشكل جماعي لصيانة وسائل تحقيق هذا القرار.

جعل الفرد كعنصر تعبئة لا عنصر مشارك، كان هدفه بالطبع بعث صرح دولة قوية، يكون على عاتقها جميع مهام التخطيط، التسيير و التنفيذ، لكن هذه المقاربة هي التي أعطت نموذج مجتمع في قطيعة كلية مع الدولة و دون قنوات اتصال و حوار، بحيث كانت العلاقة الفريدة الباقية هي تلك الوظيفة الرقابية للدولة على هذا المجتمع و بثمن باهظ، إضافة إلى هذا، أعطى المد التنظيمي للدولة، نموذج لفرد جزائري لا يرتبط مع دولته إلا كمتلقي لكل أشكال الإعانة و الريع دون أن تتاح له الفرصة أن يكون كمصدر اقتراح أو كخالق للفعل السياسي و هو ما غرس نوع من الانفصام في شخصيته السياسية، بحيث تجده أحد المهللين لإنجازات النظام متغنى بنجاحات الحزب-الدولة في العلن، ومعارض شرس لكل الخطابات السلطوية وما تبثه قنواتها الإعلامية المروجة لهذه السلطة في الليل داخل الفضاء الخاص بالأسرة على الخصوص.

ضيعت عمليات الإصلاح السياسي رهان إيجاد الهوية السياسية للفرد الجزائري، فهو رهان لا يمر إلا عبر السماح له بالتعبير عن أفكاره ومعتقداته داخل أطر تنظيمية رسمية يختارها هو كما يشاء ويجد فيها التضامن الآلي مع من يقاسمونه الرأي ويختار منهم من يمثلونه، وبشكل أدق يمر الانفتاح السياسي، كشرط أولي، عبر فتح إمكانية المنافسة السياسية وتكسير احتكار الأيديولوجيا الواحدة.

فتح باب المنافسة السياسية و نزع الاحتكار للحزب التاريخي الأوحد، يعني فيما يعنيه القبول بقوانين هذه المنافسة والرضا على النتيجة مهما كانت، أو ما سميناه آنفا بقبول بمبدأ لا يقينية النتيجة حال الدخول في اللعبة الديمقراطية، كما يفترض أن قواعد هذه اللعبة تكون واضحة وشفافة أي أنه لا مجال للجوء للقطاعات والفضاءات الغير رسمية لتغليب كفة على أخرى، فضلا على الالتزام المسبق للمؤسسات الماسكة بوسائل العنف الشرعي بصيانة مآل و نتيجة التنافس السياسي؛ نشير هنا إلى المؤسسة العسكرية كأحد أهم وسائل صيانة قواعد اللعبة الديمقراطية ومن ثمة مرافقة عملية انتقال مركز السلطة من يد التنظيم السياسي القديم و الوحيد إلى يد التنظيمات

الأخرى الممثلة لمختلف القَناعات الأيديولوجية، المعترفة علنا وصراحة بوجود الاختلاف والتباين بين مختلف البنى الاجتماعية وأحقية أقدر هذه البنى على الإقناع لأخذ زمام السلطة.

الرهان الثاني المضيع، للإصلاح في الحقل السياسي الجزائري، الذي يرتبط ارتباط وثيق بفتح باب التعددية الأيديولوجية، هو حل مشكل الشرعية وإخراجها من دائرة العقم إلى دائرة الخصوبة والإنتاج الخلاّق.

فلأسباب تاريخية تحررية، أدى تفوق التيار الوطني،[21] الذي استطاع التقليص من الفوارق الاجتماعية والأيديولوجية بنجاح نسبي، من خلال لمّ الشمل حول مشروع تحرري، إلى تجميد وتعطيل مشروع مجتمع حداثي يبنى على المنافسة بين مختلف برامج التيارات الأيديولوجية وإرساء مشروع جماعي حديث، يبنى على افتراض أن المجتمع لحمة واحدة وجزء لا يتجزأ يتفق على أهداف واحدة وعمل لغرض فريد. فإبان الثورة كان هذا الغرض هو تحقيق الاستقلال الوطني، تحت راية حزب جبهة التحرير الوطني وسليله جيش التحرير الوطني، لكن لما بلغ هذا الهدف وتحقق الاستقلال عدل الغرض ليصبح تجنيد جميع شرائح المجتمع، الملتحمة افتراضيا، في خدمة العملية التنموية تحت راية نفس الجبهة طبعا.

هذا الاعتماد المطلق على الشرعيتين، التاريخية-التحريرية والشعبوية الافتراضية، قاد إلى بناء نموذج لدولة جزائرية ترفض كل الرفض الاعتماد على المشاريع الإيديولوجية المتضادة، المتصارعة والمولدة في الأخير لنموذج الدولة العصرية التي تعتمد على الصراع كأحد أهم ميكانيزمات التطور، بشرط أن يبقى هذا الصراع تحت سيطرة مؤسسات الضبط، وبقاء الدولة كهيكل تنظيمي تدور بداخله كل عمليات المنافسة السياسية بدون أن تمس حدودها ووحدتها الشرعية.

الدولة العصرية بهذا الشكل هي القوة الفريدة التي تملك حق توزيع السلطات وضبطها ما بين المؤسسات والمجموعات؛ سواء كانت سلطة إقليمية، برلمانية، إعلامية، نقابية أم قضائية... الخ. كما أن استمرار بقاء هذه السلطات المتضاربة يتوقف على قدرة الدولة القوية على الفصل بين هذه السلطات وإحداث التوازن ما بينها.[22]

وفقا لهذا الاستعراض الإجرائي المقتضب للدولة الحديثة كان رهانا للتجربة الإصلاحية الجزائر التخلي على المفهوم التقليدي للشرعية، المتكئ على التاريخ وعلى المسلمات الشعبوية، مقابل إحلال المفاهيم الجديدة للشرعية السياسية بالتدرج:

. الشرعية الظرفية: الالتفاف حول كاريزما موحدة يمكن معها اجتياز وضعيات ظرفية صعبة، تكون مهمتها الرجوع بالبلاد إلى وضع الاستقرار.

- الشرعية الانتخابية: تأسيس مبدأ اللايقين وقبول الاحتكام للصندوق لاختيار المشروع السياسي؛
- الشرعية الدستورية: وهي الترسيخ الرسمي للقواعد التي تحدد تنظيم وتوزيع القوة السياسية والتنافس عليها فيما بعد.

لعل أصعب رهانات الإصلاح السياسي في الجزائر، الذي استعصى مواجهته حتى في ظل التسلطية التقليدية، هو ما تعلق بإماطة ذلك الثقل الرهيب للمؤسسة العسكرية في صناعة ورقابة الفعل السياسي في الجزائر منذ الاستقلال.

فلنفس الأسباب التاريخية التي سبق ذكرها، وجدت جميع المؤسسات الأمنية والردعية، سليلة جيش التحرير الوطني، مستقرا لها داخل مؤسسات صياغة القرار السياسي لجزائر الاستقلال.

فبعد فترة وجيزة من الحكم المدني ورجحان كفة السياسي على العسكري ظاهريا، الجدل الذي كان دائرا منذ مؤتمر الصومام، جاء انقلاب 19 جوان 1965، ليؤكد رجحان كفة العسكري على السياسي للأبد. فلقد تدعمت هيمنة الجيش على الحياة السياسية بعد السيطرة الكلية لجيش الحدود، تحت سيطرة قائد أركانها، على آخر بؤر المعارضة أواخر سنة 1967، من خلال الضربة الموجعة التي وجهها لفاعلي محاولة الانقلاب، الفرصة التاريخية التي أعطيت له لاستعراض قوته والتأسيس لثنائية العسكري المتسلط والسياسي المحنك، وبالتالي إعطاء إشارة الانطلاق للحكم التسلطي المزاوج بين الردع والسياسة.

خيار العسكري الأقدم في أعلى رتبة لخلافة عسكري متسلط، بعد وفاة بومدين، كان إيذان بمجيء قيادة عسكرية جماعية لشؤون الحزب الواحد وبالتالي الدولة.

في هذه الخريطة السياسية الجديدة، الجيش لا يمارس السلطة بشكل مباشر لكنه يعتمد أساليب الاستخلاف والإنابة لفئة أخرى تمارس السياسة باسمه وهي الفئة النخبوية الإدارية التكنوقراطية أو في أسوأ الأحوال الفئة العسكرية المتمدنة.

هذا التسيير للشأن السياسي من قبل العسكر، بتمثل تكنوقراطي- إداري، أعطى النور لشكل جديد من التحالفات و بالتالي تحويل مركز سلطة الدولة من العسكري إلى العسكري-الإداري، الشيء الذي خلق معه الكثير من الضبابية و الثقل في اتخاذ القرار، باعتبار أن مصدر هذا القرار بقي دائما مبهم بين سياسي-إداري-عسكري، بالإضافة إلى استمرار نفس أساليب التسيير، على الرغم من الشروع من حين لآخر في إحداث تغييرات في الأشخاص و الحكومات، إلا أن الممارسات تبقى على حالها بدون تغيير، و هو ما أثر في الأخير على بنية الدولة و المجتمع على حد سواء.

فالدولة لم تعد الفضاء الأمثل للصراع والخلاف البنّاء الذي يقوي الأداء الحكومي ويضع الحدود الفاصلة بين السلطات، أما المجتمع، من خلال تكويناته الأساسية، فلم يستطيع التأسس كقوة اقتراح فعلية ومجددة، فالفاعل الجزائري مهما كان مصدر إلهامه الإيديولوجي، إسلامي، ليبرالي أو يساري فهو مبهور بالنموذج العسكري-الإداري وغير مؤمن في قرارة نفسه من انفلات الفضاء المدني عن سيطرة العسكر.

III. الاستخلاص

لعل الوقوف على الفشل التاريخي، للدولة الوطنية، في إخصاب فكر الفرد الجزائري بقيم العمل المبدع المذر للثروات، مقابل إبقائه رهين خسائس الحاجات القاعدية والدفع به للسعي للتحرك داخل أطر الشرعيات الريعية العقيمة، الضامنة لغيض الاستهلاك والاستكانة للدعة وخفض العيش، مع إحلال الشفاعة كوسيلة لبلوغ الأفضال، بدل التشجيع على السعي للتمكن من نواميس الابداع والتغيير المفضية للحياة الأزهر، هي أهم العوامل الترابطية التي جعلت سيرورة الانتقالية الجزائرية تنحى مسار غير ذا مخرج، على الأقل مقارنة بالمسارات الانتقالية في التجارب التي تزامن نشوبها مع التجربة الجزائرية.

ودون الافراط في التعاطي مع أوهام العلاقات السببية ذات العمق الزمني، من خلال إيعاز مسؤولية الأزمة لطرف دون سواه أو ردها لحقبة تاريخية بعينها دون أخرى، فإن أزمة الانتقال في الجزائر، باعتبارها وضعية جماعية مميزة بالكثير من التناقضات ومليئة بالتوترات، لا يمكن فهم كنهها إلا على شكل سيرورة إنسانية متكاملة، تتطور وفق الثقافة السياسية السائدة لجميع الفاعلين، أي كحتميات طاغية رسخها الزمن، دون إغفال أثر خياراتهم اللحظية حال التفاعل مع مصادر هذا الانتقال ومواجهة رهاناته.

لذلك يمكن الجزم أن البحث عن تسوية عقدية ضمنية بين جميع الفاعلين، ولو على شكل توازن ظرفي، لبعث الفرد، ككائن حقوقي لا كمصدر تعبئة وكمنبع اقتراح لكل مشروع إصلاحي لا كمجرد مصب، وحده كفيل بعودة سيرورة الانتقال لمسلكها التجريبي السليم، عبر محطات الانفتاح، البناء ثم الترسيخ.

الهوامش:

[1]- Juan J. Linz: *Democratic transitions and democratic consolidation,* mimeo, July 1991, p.2.

[2]- Guillermo O'Donnell, Philippe Schmitter ET Lawrence Whitehead: Transitions from Authoritarian Rule. Prospects for Democracy 4 Vols. USA, (Johns Hopkins University Press). 1986, p6.

[3]- Georgina, Sanchez Lopez : *Les chemins incertains de la démocratie en Amérique latine*, Ed. L'Harmattan, Paris 1993, p.14.

[4] - James Alexander, VilfredoPareto : The Karl Marx of Fascism, 2009.

[5]- Mendras, Henri et Forsé,Michel : Le changement social, tendances et paradigmes,Paris, Editions Armand Colin,(1983),P 288.

[6]- Weber, Max :Economie et société, Ed Plon, Paris 1971, P57.

[7]- Diderot et Alembert : Encyclopédie « Manière » in Raison Politique n°1 .Février 2001 ; P 89.

[8]- Field.C.L, Higley. J:Elitisme, London, Portledge& Kegan Paul, 1980, p 16.

[9]- Hermet, Guy : Aux frontières de la démocratie, P .U .F, Paris, 1983,P207

[10]- Touraine, Alain : Critique de la modernité ; Revue française de science politique, Année 1993 Volume 43 Numéro 2 pp. 347-349

[11]- Dobry, Michel : Sociologie des crises politiques. La dynamique des mobilisations multisectorielles, Presse de la FNSP.Paris, 1986, P138.

[12]- Morlino, Léonardo : Consolidation démocratique : La théorie de l'ancrage, In ; revue internationale de politique comparée, vol 8, n°2, 2001, P 254.

[13]- Przeworski,Adam: «The neoliberal fallacy» in Diamond .L Plattner M.F; Capitalism, socialism and democracy revisited, Baltimore, London, the John Hopkins University Press, 1994, P 39-54.

[14]- Nelson, J: « Linkage between Politics and Economics » in Diamond, L ETPlottner M.F Economic Reforms and Democracy, Baltimore-Londres, the Johns Hopkins University Press, 1995, PP 45 – 59.

[15]-Chavance Bernard : «Les théories économiques à l'épreuve de la transformation postsocialiste» in Maxime Forest et Georges Mink (dire), Postcommunisme, Les sciences sociales à l'épreuve, l'Harmattan, Paris, 2004, p 80.

[16] - Chevance, Bernard : « Organisations, Institutions, Systèmes : types et niveaux de règles ». Revue économique industrielle, 4eme trimestre.1997, P 85-102.

[17]- Kornai, Janos : « Du socialisme au capitalisme : La signification du « changement du système » inChavance Bernard le capitalisme et socialisme en perspective. Évolution et transformation des systèmes économiques, Paris, La découverte 1999 P.317-347.

[18] - North, Douglass: « Institution, Institutional change, and economic performance » Ed Cambridge Press, New York, 1990, p 359-368.

[19] - B.E.R.D : Transition Rapport, London, 2000, P.3-4.

[20] - Chikhi, Said: Le travail en usine, in : les cahiers du CREAD, Alger, n° 4, (1984) p. 05.

[21] - Harbi, Mohamed : La crise algérienne. Blog Multitude Web, mise en ligne : février (1992).

[22] -Addi, Lahouari : Populisme, néo-patrimonialisme et démocratie en Algérie, in Gallisot (dir), populisme du tiers monde, France, éditions l'Harmattan,(1997), p.45.